

قمة منتدى الهند - أفريقيا نيودلهي 26 - 29 أكتوبر 2015



القمة الثالثة لمنتدى الهند - أفريقيا

29 أكتوبر 2015

شركاء في التقدم:

نحو جدول أعمال إنمائي فارق وفعال

إعلان دلهي 2015

1. نحن، رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود الذين يمثلون قارة أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومؤسساته ورئيس وزراء جمهورية الهند اجتمعنا في مدينة نيودلهي بدولة الهند في هذا اليوم الموافق 29 أكتوبر 2015 لحضور القمة الثالثة لمنتدى الهند - أفريقيا، تحت شعار: "شركاء في التقدم: نحو جدول أعمال إنمائي فارق وفعال؛
2. ونود الإشارة إلى الإعلانين اللذين تم اعتمادهما خلال قمتنا الأولى في نيودلهي (8-9 أبريل 2008)، ومؤتمر القمة الثانية والذي عقد في أديس أبابا (24-25 مايو 2011)، والإشارة كذلك إلى إطار عمل التعاون المعزز والخطة المرتبطة به واللذين تم الاتفاق عليهما بعد ذلك، كقاعدة راسخة لتوطيد شراكتنا الاستراتيجية.
3. ونشير إلى أن الهنود والأفارقة يشكلون معا ما يقرب من ثلث البشرية اليوم. ومع ذلك، لا يزالون مستبعدين من التمثيل المناسب في مؤسسات الحكم العالمي التي تم تأسيسها لعصر ولى منذ عهد بعيد. وتتعدّد قممتنا هذه في الذكرى السنوية الـ 70 لتأسيس الأمم المتحدة. بل وللمرة الأولى أيضا منذ مرور 50 عاما على تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الأفريقي باعتبارها رمزا للوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية واعتماد الإعلان الهام للذكرى الخمسين وبعد مدة قصيرة من الاعتماد لجدول أعمال الاتحاد الأفريقي 2063. وهي المرة الأولى أيضا منذ الذكرى الخمسين التاريخية لمجموعة الـ 77 والتي حلت في العام الماضي. إننا نطالب بعمل جماعي عاجل لوضع هياكل حكم عالمية أكثر ديمقراطية، من شأنها أن تساعد على ترسيخ أطر أمنية وإنمائية دولية أكثر إنصافاً وعدلاً؛
4. ونلاحظ كذلك أن عام 2015 هو عام مميز بالنسبة لنا، حيث حددنا جنبا إلى جنب مع شركائنا الآخرين مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة كجزء من جدول أعمال 2030 الأوسع للتنمية المستدامة، والذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع التركيز الخاص على التمويل للتنمية، والذي عُقد بموجبه المؤتمر الدولي الثالث في أديس أبابا. إن المجتمع الدولي سوف يجتمع في باريس في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2015، بغرض إبرام اتفاق طموح لمكافحة تغير المناخ. وسيتبع هذا الاجتماع بشكل مباشر الاجتماع الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي؛
5. ونحن نتطلع إلى إتمام صياغة اتفاق طموح وشامل بشأن تغير المناخ في إطار مفاوضات تغير المناخ العالمي المقبلة، وذلك على أساس مبادئ المساواة والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. إن التحدي المتمثل في ظاهرة الاحتباس الحراري لا يمكن معالجته بشكل ناجح إلا من خلال الحلول التكنولوجية والموارد المالية المطلوبة لإدارة المرحلة الانتقالية. إن البلدان النامية - التي سعت إلى اتخاذ إجراءات طموحة من تلقاء نفسها- بحاجة إلى المساعدة في التخفيف من ظاهرة تغير المناخ، والتكيف والمواءمة مع آثارها.

6. **ونحن نؤكد** على الاهتمامات والأولويات المعينة للبلدان الأفريقية فيما يتعلق بالاحتياجات الاقتصادية والإنمائية والحماية من نقاط الضعف، وهي أمور تتطلب عملاً جماعياً من قبل المجتمع الدولي. إن الأهداف الإنمائية المستدامة تدعم وتُعزز التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية، وتركز على النمو الاقتصادي، والتصنيع، والبنية التحتية وفرص العمل باعتبارها العوامل الدافعة الأساسية للتنمية المستدامة، وتنطوي على مجموعة طموحة من وسائل التنفيذ لمساعدة البلدان النامية، وهي حزمة يجري استكمالها من خلال برنامج عمل أديس أبابا. إن الحاجة إلى وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة، وإلى تدفقات استثمارية معززة، وإلى نظام تجاري متعدد الأطراف داعم وإلى إطار تعاون تكنولوجي معزز، أصبحت الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لتعزيز واستدامة النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة. إن إصلاح النظام المالي الدولي لجعله أكثر ديمقراطية وأكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية أمر لا بد من متابعته بطريقة مستدامة.

7. **ونحن نعترف أيضاً** بأن شعوب أفريقيا والهند قد تعارفت وتبادلت التجارة عبر المحيط الهندي منذ آلاف السنين. إن تجربتنا المشتركة بين الماضي الاستعماري وتضامننا في مقاومته قد عززت تطلعا المشترك لنظام سياسي واقتصادي دولي أكثر عدلاً وإنصافاً في عالم يزداد عولمة. إن أفريقيا والهند تمثلان الاقتصادات ذات النمو السريع التي تتمتع بمزايا ديموغرافية، والتي تعمل بناء على الشراكة التنموية الطويلة الأمد، بما فيها عن طريق المشاركة النشطة للجاليات الهندية القاطنة في كافة ربوع القارة الأفريقية؛

8. **ونحن نقر** بأن شراكتنا تركز على التقدير الأساسي بأن البشر هم موردنا الأساسي، وأن الموارد البشرية المدربة والمؤهلة هي القادرة على تحقيق الرخاء للجميع؛

9. **ونحن نجدد** التزامنا بمواصلة تعزيز العلاقات بين أفريقيا والهند في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس مبادئ التبادل والتكامل، وعلى المعنى الحقيقي للتضامن، فضلاً عن تعزيز تفاعلات الشعوب بالشعوب.

10. **ونحن ندرك** أن التعاون في توفير فرص الحصول على التعليم الجيد من خلال توفير المنح الدراسية للطلاب، وإتاحة فرص التعليم عن بعد باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة يزود شعوبنا ومؤسساتنا بالقوة والريادة. وبنفس القدر من الأهمية ننظر إلى تنمية المهارات لتمكين العمال، ولتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية. وهذا مجال آخر للتعاون المستمر من خلال البرامج المكثفة للتدريب وبناء القدرات، ومن خلال إنشاء مراكز التدريب والمؤسسات الأخرى؛

11. **ونحن ملتزمون** بتعزيز المساواة ما بين الجنسين وتمكين المرأة أكثر فأكثر، حيث أن الاتحاد الأفريقي قد حدد 2015 كعام تمكين وتنمية المرأة. إن استغلال مواهب وقدرات النساء سوف يساعد كثيراً في القضاء على الفقر

بشكل لا رجعة فيه، وسوف يعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وبناء مجتمعات أقل عنفاً وأكثر استدامة بيئياً؛

12. ونحن نؤكد على احترامنا لسيادة ووحدة أراضي الدول فضلاً عن عدم التدخل في شؤونها الداخلية؛

13. ونحن نؤكد من جديد على احترامنا لحقوق الإنسان، وكذلك مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة؛

14. ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تعمل بطريقة شفافة وكفوءة وفعالة، وأن تكوين الأجهزة المركزية يجب أن يعكس الحقائق المعاصرة من أجل العمل على تحقيق جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، ومواجهة تحديات عالم انكمش بفعل قوى العولمة الحديثة، ومواجهة تهديدات تتراوح ما بين بيئة أمنية تحولت بشكل كبير إلى تغير في المناخ؛

15. ونحن نؤكد من جديد على التزامنا القوي بإجراء إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن التابع لها، لجعله أكثر تمثيلاً وديموقراطية ومساءلة وفعالية؛

16. ونحن ندرك أن شراكة التنمية طويلة الأمد والمتعددة الأوجه ما بين أفريقيا والهند، قائمة على أساس المساواة والصداقة والتضامن، وتمثل التعاون ما بين بلدان الجنوب في جميع أبعاده، والتي تشمل تنمية الموارد البشرية من خلال المنح الدراسية والتدريب وبناء القدرات؛ والمساعدة المالية من خلال المنح والقروض الميسرة لتنفيذ مختلف مشاريع الاحتياجات العامة، بما في ذلك مشاريع التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية؛ والأفضليات التجارية؛ والتعاون التكنولوجي؛ والمساعدات الإنسانية المالية والعينية في حالات الطوارئ؛ والتعاون البحري؛ ونشر قوات حفظ السلام التي تقوم أيضاً بمجموعة من المهام الإنمائية والإنسانية؛ المفاوضات الجماعية في المحافل متعددة الأطراف من أجل القضايا والاهتمامات المشتركة، وغيرها من الأمور؛

17. ونحن نعترف بأن الإرهاب والتطرف العنيف قد برزا كتهديدين أساسيين لدولنا ومجتمعاتنا، نقوم بإدانتهمما بجميع أشكالهما ومظاهريهما. لقد اكتسب خطر الجماعات غير الحكومية بما فيها الجماعات المسلحة بعداً جديداً لأنها توسعت جغرافياً، واستولت على موارد وأدوات جديدة لنشر الفكر المتطرف واستقطاب وتجنيد المزيد من الأشخاص. إن التصدي لهذا التحدي يتطلب إستراتيجية وتعاوناً عالميين. ونؤكد على أن أية قضية أو مظلمة لا تستطيع أن تبرر أعمال الإرهاب، ونؤكد على عزمنا على عدم إظهار أي قدر من التسامح مع الإرهاب. ونحن ندعو جميع البلدان إلى ضمان بأن لا تُستخدم أراضيها لأنشطة إرهابية عابرة للحدود.

ونحن ندين بشدة المساعدات المالية المباشرة أو غير المباشرة التي تقدمها دول أو أجهزة إلى مجموعات إرهابية أو إلى أفراد تلك المجموعات لمتابعة هذه الأنشطة؛

18. ونحن نؤكد على التزامنا القوي بمكافحة المخدرات والاتجار بالبشر وغيرها من أشكال الجرائم المنظمة العابرة للحدود مثل احتجاز الرهائن، والقرصنة، والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، ونكرر عزمنا والتزامنا بالعمل معا في هذا الصدد؛

19. ونحن ندرك أن تنامي الروابط التجارية والاستثمارية والتكنولوجية يوفر أساسا متينا لمشاركتنا، ذلك لأن أعمالنا من خلال هذه الروابط توفر بعدا قويا لشراكتنا. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالتوقيع على الاتفاق الثلاثي للتجارة الحرة في شرم الشيخ، مصر، من قبل قادة 26 دولة أفريقية تنتمي إلى ثلاث مجموعات اقتصادية إقليمية - مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (سادك) مجموعة شرق أفريقيا (إياك) والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا). وتشيد الهند بدور الاتحاد الأفريقي في إطلاق عملية التفاوض لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية (سفتا) بهدف دمج أسواق أفريقيا، وذلك تمشيا مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة أبوجا، وكذلك إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية (AEC)، وعزمها على دعم عمل منطقة التجارة الحرة القارية - منتدى التفاوض (CFTA-NF) نحو استكمال المفاوضات بحلول عام 2017. والهند من جانبها تتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع هذه البنى الاقتصادية الناشئة من أجل توسيع الروابط التجارية والاستثمارية؛

20. ونحن ندرك أيضا أن هناك إمكانات هائلة لتوسيع التجارة والاستثمار ما بين أفريقيا والهند، وأن أفريقيا تقدر التزام الهند على مواصلة المساهمة بشكل كبير في بناء المؤسسات والقدرات الأفريقية من خلال دعم التصنيع وتعزيز المنفعة وإضافة القيمة عن طريق تصنيع المواد الخام في أفريقيا؛

21. ونحن نحيط علماً أن أفريقيا والهند تتمتعان - إلى جانب وجود يابسة كبيرة - بسواحل طويلة وممتدة وعدد كبير من الجزر. ونحن ندرك أهمية المحيطات والبحار في معيشة شعوبنا، وأن الأمن البحري هو شرط مسبق لتطوير الاقتصاد الأزرق / اقتصاد المحيطات. سوف تعمل الهند على دعم إفريقيا بشكل مناسب في تنفيذ الاستراتيجية البحرية المتكاملة الأفريقية التابعة للاتحاد الأفريقي 2050 وفقا للقانون البحري الدولي؛

22. ونحن نأخذ في الاعتبار أن البيئة الأمنية الدولية الجديدة والطبيعة المتغيرة للصراعات تفرض تحديات جديدة على فاعلية المهمات التقليدية لحفظ السلام؛

23. ونحن نقدر العلاقة ما بين جدول أعمال أفريقيا 2063 وخطة تنفيذه العشرية، والأولويات المركزة التي تتبعها حكومة الهند التي من شأنها أن تساعد على بناء السلام والرخاء لشعوبنا من خلال القضاء على الفقر، وتوفير الرعاية الصحية، والتعليم، وفرص العمل، وفرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، والبنية التحتية، والربط بين الموارد والأسواق؛

24. ونحن ندرك أن وجود مجتمعات صحية على اختلاف الجنس والعمر هو مسؤوليتنا الأخلاقية، وهو ضرورة الملحة لشعبنا للمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية. إن توفير إمكانية حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية ومكافحة الأمراض هي أولوياتنا الملحة المشتركة. وفي هذا الصدد، فإن إمكانية الحصول على الدواء والعلاج المتميزين بالجودة والسعر المعقول هي المجال الحيوي لتعاوننا.

25. ونحن نحيط علماً أن تكنولوجيات الفضاء لها دور فعال في تنفيذ خطط التنمية طويلة الأجل، وكذلك إدارة حالات الطوارئ على المدى القصير؛ وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية تقوم بتحويل عالمنا بسرعة. إن توافر الاتصالات والحصول على هذه التكنولوجيات التي تتخلل جميع قطاعات الاقتصاد بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والتصنيع، والتجارة، والخدمات المالية والمجتمعية يقوم بتمكين الشعوب على نطاق أوسع؛

26. ونحن نرى أن دور نظام أفضلية التجارة المعفاة عن الرسوم الجمركية للأسواق الحرة (DFTP) الذي تقدمه الهند سوف يلعب دوراً هاماً في زيادة حجم التجارة بين أفريقيا والهند، ونؤكد على ضرورة خلق بيئة مؤاتية لتوسيع نطاق المشروع ليشمل جميع البلدان الأفريقية؛

27. ونحن نتفق على أن تحسين الإنتاجية الزراعية، مع الاستخدام المستديم والحكيم للمدخلات كلها أمور ضرورية لضمان الأمن الغذائي والتغذوي الذي يمثل تحدياً كبيراً وفرصة لنا جميعاً في آنٍ واحد. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر مشاريع أفريقيا القارية، مثل برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا (نيباد)؛

28. ونحن نؤيد برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (بيدا)، ونؤكد على أهمية تعزيز التعاون في الاقتصاد الأزرق / اقتصاد المحيطات نظراً لأهميته الإستراتيجية للطرفين؛

29. ونحن ملتزمون بمعالجة العقبات التي أبطأت تقدم شراكة الهند - أفريقيا، ونوافق على تفعيل آلية التمويل اللازمة لضمان التنفيذ الكامل لخطط العمل المشترك بين قمم منتدى أفريقيا - الهند؛

30. ونحن ندرك الحاجة إلى التعميق لمزيد لصدقاتنا وتعزيز شراكتنا مع التركيز على مجالات التعاون الأكثر واقعية والأكثر قابلية للتنفيذ، الأمر الذي سيكون له أثر إيجابي على حياة شعوب أفريقيا والهند.

31. ونحن نتفق على التعاون في المجالات التالية:

(I) المجال الاقتصادي

- مواصلة العمل معا على تعزيز التبادلات الاستثمارية وتشجيع إقامة علاقات تجارية مباشرة من خلال فتح أسواق جديدة ورفع مستوى العلاقات التجارية بين الجانبين من أجل المساهمة في تحقيق النمو المستدام والتنمية الاقتصادية؛
- دعم تدفقات رأس المال على المدى الطويل إلى أفريقيا لتحفيز الاستثمار، وخاصة في البنية التحتية. وفي هذا الصدد، دعم برنامج تنمية البنى التحتية في أفريقيا (بيدا)، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة التدفقات المالية إلى البرنامج. وندعو كافة أعضاء المجتمع الدولي أيضا إلى إزالة الإجراءات القسرية الاقتصادية المفروضة من الطرف الواحد وأيضا الامتناع عن فرضها والتي من شأنها أن تعرّض انتقال الأموال والتبادلات التجارية والتنمية الاقتصادية للخطر؛
- دعوة المجتمع الدولي لتسريع عملية تمكين الدول الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون الهائلة من الاستفادة من جميع المبادرات الرامية إلى تخفيف عبء الديون لهذه الدول الأفريقية وذلك في إطار المفاهيم والمبادئ المتفق عليها للتنمية المستدامة؛
- تعزيز التعاون في مجال استخدام وتطوير التقنيات المناسبة، وكذلك في مجالات التكنولوجيا الناشئة ومجالات التكنولوجيا العالية، ذلك لأن التكنولوجيا توفر الحلول للعديد من التحديات المشتركة فيما بيننا؛
- التعاون والتنسيق في مجال تمكين المرأة، وتعزيز الوضع الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمرأة، وتزويد النساء بفرص عمل، وتحسين فرصها للمشاركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومواصلة الجهود المشتركة الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة؛

(II) التجارة والصناعة

- العمل معا بشكل وثيق في إطار الاتفاق الثلاثي للتجارة الحرة (تفتا) الذي جمع مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (سادك) مجموعة شرق أفريقيا (إياك) والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) لتوسيع الروابط التجارية والاستثمارية، ولتوسيع إطار العمل ليشمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى؛
- دعم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية (سفتا) بهدف دمج أسواق أفريقيا، وذلك تمشيا مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة أبوجا، وكذلك إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية (AEC)، وعزمها على دعم عمل منطقة التجارة الحرة القارية - منتدى التفاوض (CFTA-NF) بغية استكمال المفاوضات بحلول عام 2017؛

- إرساع عملية التنفيذ لنظام أفضلية التجارة المعفاة عن الرسوم الجمركية للأسواق الحرة (DFTP) الذي تقدمه الهند لأن من شأنه أن يلعب دوراً هاماً في زيادة حجم التجارة بين أفريقيا والهند؛
- العمل على خلق بيئة مؤاتية لتسهيل التجارة طبقاً لاتفاقية بالي لتسهيل التجارة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية؛
- دعم إنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة والصناعات المتوسطة والصغيرة لأجل تعزيز فرص العمل وزيادة الدخل لشعوب الجانبين؛
- تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من خلال تشجيع المؤسسات التجارية الهندية على إنشاء وحدات تنمية المهارات في المناطق الصناعية الأفريقية بهدف تدريب المهندسين والفنيين والمدراء والعمال الأفارقة إلى جانب الخبراء الآخرين في المجالات مثل الأمن الغذائي والطاقة الشمسية؛

(III) الزراعة

- متابعة التعاون المشترك في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، ودعم تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا (نيباد) لزيادة الإنتاجية، والحفاظ على نوعية التربة والبيئة، فضلاً عن ضمان الأمن الغذائي والتغذوي؛
- زيادة تعاوننا في تحسين تقنيات الزراعة من خلال التكنولوجيا المناسبة ذات الأسعار المعقولة، والاستخدام المناسب للري، وتحسين أصناف المحاصيل وغيرها من التدابير؛
- تشجيع الاستثمار في مجال الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الغذائية لخلق فرص عمل وعائدات أكبر؛

(IV) الطاقة

- تكثيف تعاوننا المستمر في تطوير توليد الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الجيو حرارية، والطاقة المائية والكتلة الحيوية، جنباً إلى جنب مع بناء أنظمة نقل الطاقة الكهربائية؛

(V) الاقتصاد الأزرق / اقتصاد المحيطات

- تعزيز التعاون في الاقتصاد الأزرق / اقتصاد المحيطات، نحو التنمية المستدامة للموارد البحرية؛ والتركيز بشكل خاص على التعاون الأوثق في تطوير مصائد الأسماك المستدامة، ومكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم، وإدارة الموارد البحرية، واستكشاف الموارد غير البحرية، وإجراء المسوحات الهيدروغرافية، وتعزيز السياحة البيئية، وتطوير الطاقة المتجددة، وتخفيف مخاطر الكوارث عن طريق أدوات الإنذار المبكر الحديثة، والحد من التلوث، والدراسات الساحلية والمحيطية الأخرى؛

(VI) البنية التحتية

- تكثيف التعاون القائم في مجال التدريب وبناء القدرات، والخدمات الاستشارية وتنفيذ المشاريع من خلال القروض الميسرة في مجالات البنية التحتية، بما في ذلك إدارة إمدادات المياه والاتصال البحري، وإنشاء الطرق والسكك الحديدية ورفع مستواها؛

(VII) التعليم وتنمية المهارات

- توفير وتسهيل وصول والتحاق الطلاب والأكاديميين الأفارقة بالمؤسسات الرائدة للتعليم العالي في الهند في محاولة لتعزيز قدرات الموارد البشرية في أفريقيا، بما في ذلك المجالات كالهندسة، والتكنولوجيا الطبية، والزراعة؛
- التعاون في مجال بناء القدرات واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد لرسم خرائط الموارد الطبيعية، بما في ذلك الزراعة والمياه والغطاء الحرجي، والموارد البحرية والمعدنية، وإدارة الكوارث، وتخفيف مخاطر الكوارث، بما في ذلك الإنذار المبكر عن الكوارث الطبيعية؛
- تشجيع التعاون بين المراكز العلمية والبحثية في أفريقيا والهند للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتقنيات الحديثة ونظم المعلومات الجغرافية؛
- التعاون في صنع التكنولوجيا والشبكات الرقمية لتصبح أدوات فعالة في كفاحنا ضد الفقر، والتأكد من أن تعود بالفائدة على المحتاجين، وتحسين تقديم الخدمات، وتحفيز التنمية، وزيادة مشاركة المواطنين في الحكم، وكذلك تعزيز الاندماج المالي والتمكين من خلال الوصول إلى البنوك والائتمان والتأمين الاجتماعي ضد الأمراض والحوادث؛
- تعزيز التنسيق والتعاون المشترك لتحسين مستقبل الشباب، من خلال برامج بناء القدرات وتبادل المعرفة بين الشباب من الجانبين، وتعزيز قدرات الشباب على مواجهة تحديات العولمة وتداعياتها؛
- مواصلة تقديم الدعم اللازم لإنشاء وتفعيل المؤسسات التي اتفق عليها الجانبان؛

(VIII) الصحة

- تعزيز التعاون المشترك في مجال التنمية الصحية والأدوية، وكذلك التطبيب عن بعد والطب التقليدي، ومكافحة الأمراض والأوبئة، وزيادة كفاءة المعاهد الصحية من خلال برامج تدريبية شاملة، والتنسيق على الصعيد الدولي لتسخير التقنيات العلمية الحديثة للطب والتداوي؛

- التعاون في مجال تدريب الأطباء والعاملين في قطاع الرعاية الصحية، بما في ذلك التطبيب عن بعد، والبعثات الطبية، وتطوير واستغلال التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز فرص الحصول على الأدوية الجنيسة، وتعزيز استخدام الأدوية التقليدية، والإجراءات التنظيمية لذلك، وكذلك مكافحة التحديات التي تفرضها الأوبئة؛
- التعاون لضمان الحصول على الأدوية بأسعار معقولة، وتشجيع الابتكار لتلبية احتياجات الصحة العامة في البلدان النامية من خلال الاستفادة الكاملة من المرونة المتاحة في إطار الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية تحت منظمة التجارة العالمية (WTO TRIPS)؛

IX) السلام والأمن

- مواصلة التعاون في مجالات السلام والأمن؛ بما في ذلك منع الصراعات، وحلها وإدارتها، وبناء السلام من خلال تبادل الخبرات والبرامج التدريبية، وتعزيز الآليات والقدرات الإقليمية والقارية للإنذار المبكر، وتعزيز دور المرأة في حفظ السلام ونشر ثقافة السلام؛
- تعزيز تعاوننا في زيادة القدرة على الإسهام في جهود حفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك، دعم القوات الاحتياطية الأفريقية، من خلال الإعلان الأخير الذي قامت به الهند لإجراء دورات تدريبية جديدة في مركز حفظ السلام التابع للأمم المتحدة (CUNPK) في نيودلهي؛ إلى جانب مراكز التدريب لحفظ السلام في أفريقيا المخصصة لتدريب المدربين من البلدان الأفريقية التي هي على وشك المساهمة بقواتها. وتعزيز تعاوننا من أجل زيادة مشاركة البلدان المساهمة بالقوات في عملية صنع القرار؛
- تشجيع تعزيز آليات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ ودعوة جميع الدول لضمان الامتثال الصارم لنظام العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن الدولي على الإرهاب؛ ودعوة جميع البلدان لضمان عدم استخدامها لأنشطة إرهابية عابرة للحدود. ونحن نحث المجتمع الدولي على أن يتعاون تعاوناً حثيثاً في إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي في الدورة الـ 70 للجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- تشجيع السلام ودعم الدول التي عانت من الصراعات في تعزيز أولوياتها التنموية؛
- تعزيز التعاون والتنسيق بين أفريقيا والهند في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ومواجهة الجريمة عبر البلدان، ومواصلة دعم الجهود الدولية في هذا الصدد؛
- زيادة تعاوننا في تأمين الخطوط البحرية للاتصالات، ومنع الجرائم العابرة للحدود، مثل القرصنة، وتهريب المخدرات والأسلحة والبشر من خلال المراقبة والاستطلاع؛

(X) المحافل متعددة الأطراف

- المطالبة بعمل جماعي عاجل لوضع بنية حكم عالمية أكثر تمثيلاً وتعبيراً عن الواقع الجيوسياسي المعاصر؛ الأمر الذي من شأنه أن يساعد على ترسيخ أطر أمنية وإنمائية دولية أكثر إنصافاً وعدلاً؛
- تحيط الهند علماً بالموقف الأفريقي العام، وكذلك تطلعات الدول الأفريقية للحصول على مكانها اللائق في مجلس الأمن الموسع التابع للأمم المتحدة كأعضاء دائمين جدد يتمتعون بكامل حقوقهم كما يتضمنه توافق إزولويني وإعلان سرت. كما تحيط أفريقيا علماً بموقف الهند وطموحاتها لتصبح عضواً دائماً بكامل الحقوق في مجلس الأمن الموسع التابع للأمم المتحدة. ونؤكد على ضرورة تنفيذ مبكر لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 560/69، بما يتيح دعفاً حاسماً نحو تحقيق نتائج ملموسة في جدول أعمال إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛
- نحن نستذكر ونؤكد مجدداً على المبادئ وراء الكفاح ضد الاستعمار، وكراهية الأجانب، والتمييز العنصري، وانتهاك حقوق الإنسان التي من أجلها ناضلت الهند وأفريقيا معاً؛
- نحن ندعم حلاً تفاوضياً معترفين بحقوق مشروعة للشعب الفلسطيني يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تعيش بسلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل كما تؤيده خارطة الطريق للجنة الرباعية (Quartet Roadmap)، وقرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة تماشياً مع أحكام القانون الدولي؛
- تكثيف التنسيق المواقف في الأمم المتحدة ومجموعة 77 والمحافل السياسية والاقتصادية والتجارية العالمية الأخرى من أجل التصدي معاً للقضايا ذات الاهتمام المشترك وفقاً لروح الشراكة ما بين الهند وأفريقيا؛
- حث الدول المتقدمة على أن تأخذ على عاتقها التزامات التخفيف الطموحة لخفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لتوفير الموارد المالية وكذلك نقل التكنولوجيا ودعم بناء القدرات للبلدان النامية لتمكينها من التصدي بفعالية لآثار تغير المناخ؛
- تعزيز التعاون والتنسيق لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق طموح وشامل بشأن تغير المناخ، وذلك خلال المفاوضات بشأن تغير المناخ في مؤتمر COP 21 المقبل الذي سيعقد في باريس، فرنسا؛
- نحن نرحب بأن تُعقد مفاوضات بشأن تغير المناخ في مؤتمر COP 22 على أرض أفريقيا في مراكش، المغرب، في عام 2016 ونتفق على العمل معاً لضمان تلبية اهتمامات الدول النامية؛
- الالتزام بتعزيز الحكم الرشيد من أجل تحقيق التنمية لشعوبنا. وفي هذا الصدد، سوف نعزز تعاوننا من خلال الاستخدام الأنسب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونتطلع أيضاً إلى تعميق تعاوننا ومشاركة خبراتنا في تنفيذ عمليات انتخابية شفافة ونزيهة.

- تشجيع وتعزيز التفاعل الثقافي فيما بين الشعوب وبرامج التبادل الإعلامي فضلا عن التفاعل بين المفكرين في الهند وأفريقيا، وتشجيع مساعي القطاع الخاص في الاستثمارات الثقافية لتتقيد الشعوب في كلا الجانبين بحقائق مجتمعاتها.

32. آلية الرصد

نحن، رؤساء الدول والحكومات ورؤساء وفود البلدان الأفريقية ورئيس وزراء جمهورية الهند نوافق على اعتماد إطار عمل أفريقيا والهند للتعاون الاستراتيجي 2015، ونتفق على إنشاء آلية رصد رسمية منتظمة لمراجعة تنفيذ إطار عمل الهند- أفريقيا 2015 للتعاون الاستراتيجي وخطة عمله ضمن الإطار الزمني المتفق عليه.

33. سوف تعقد القمة المقبلة لمنتدى الهند- أفريقيا في عام 2020؛

34. نحن، رؤساء الدول والحكومات ورؤساء وفود البلدان الأفريقية نشكر فخامة الرئيس ومعالي رئيس وزراء جمهورية الهند، وحكومة الهند وشعبها لاستضافة هذه القمة ولحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة الذي قدموه لنا. ويغتنم رئيس وزراء جمهورية الهند- نيابةً عن حكومة وشعب الهند - هذه الفرصة ليعرب عن شكره وامتنانه لرؤساء الدول والحكومات ورؤساء وفود البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي على مشاركتهم في مؤتمر القمة الثالثة لمنتدى الهند- أفريقيا، وعلى اقتراحاتهم النافعة لتعميق الشراكة ما بين الهند وأفريقيا مزيداً.

حرر في نيودلهي 29 أكتوبر 2015

شراكة متجددة - رؤية مشتركة